بنك الإسكان للتجارة والتمويل
The Housing Bank for Trade & Finance

النافذة الاقتصادية

في هذا العدد .....

كلمة رئيس مجلس الإدارة

أخبار البنك

آفاق الاقتصاد العالمي

أداء الاقتصاد الأردني عام 2014

أداء القطاع المصرفي الأردني عام 2014

مقتطفات اقتصادية محلية و عالمية

نشرة تحليليّة دوريّة تصدر عن دائرةِ التخطيط الإستراتيجي والأبحاث - بنك الإسكان للتجارة والتمويل- العدد 52 آذار 2015

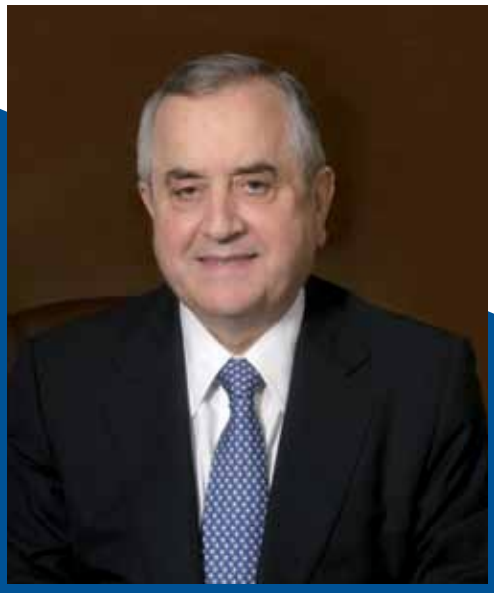

كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات السادة المساهمين الكرام،،

يسرني وبالنيابة عن الأخوة أعضاء مجلس الإدارة أن أقدم لحضراتكم التقرير السنوي الحادي والأربعين لمجموعة بنك الإسكان للتجارة والتمويل عن العام المالي المنتهي في 31 كانون الأول / ديسمبر 2014 حيث حقق البنك أرباحاً هي الأعلى منذ التأسيس، كما سجل البنك نتائج جيدة في مختلف أنشطته بما يعزز مكانته محلياً وإقليمياً ودولياً، وقد جاءت هذه النتائج لتبني على الإنجازات السابقة وتعزز الملاءة المالية وترسخ القاعدة الرأسمالية للبنك، وما كان ذلك ليتحقق إلا من خلال التخطيط السليم واعتماد سياسات حصيفة في استقطاب الأموال وتوظيفها.

تمكن الاقتصاد الأردني خلال السنوات الماضية من تجاوز المصاعب التي فرضتها التطورات السلبية الإقليمية والعالمية على الاقتصاد المحلي واقتصادات معظم دول المنطقة، حيث استعاد الاقتصاد المحلي عافيته وتعززت الثقة به كبيئة ملائمة للاستثمار ومحفزة للنمو الاقتصادي، إذ من المتوقع أن يصل النمو الاقتصادي الحقيقي إلى 3.3% خلال عام 2014 مقارنةً مع 2.8% في عام 2013، وانخفض عجز المالية العامة إلى 3.5% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 مقارنة مع 5.5% في عام 2013، وانخفض معدل التضخم إلى 2.8% في عام 2014 مقابل 5.6% في عام 2013، وتحسن عجز الحساب الجاري نتيجة تحسن عائدات الدخل السياحي وحوالات العاملين بالإضافة إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي، الأمر الذي وصلت معه الاحتياطات الأجنبية إلى مستويات مريحة بلغت 14.1 مليار دولار في نهاية عام 2014 وهي تغطي مستوردات المملكة من السلع والخدمات لمدة 7.3 شهراً.

وجاء أداء القطاع المصرفي الأردني في العام 2014 جيداً على الرغم من الوضع السائد في الشرق الأوسط، إذ نمت الموجودات بنسبة 4.8%، ونمت ودائع العملاء بنسبة 9.7%، ونمت التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة 1.8%. فيما تراجعت نسبة التسهيلات غير العاملة من إجمالي التسهيلات إلى حوالي 6.2% مقارنة مع ما نسبته 7% في عام 2013.

الأداء المالي للبنك

حقق بنك الإسكان في العام 2014 نتائج جيدة وواعدة حيث بلغت الأرباح "قبل الضريبة" 162.1 مليون دينار مقابل 150.1 مليون دينار في السنة السابقة أي بزيادة نسبتها 8%، وبلغت الأرباح الصافية "بعد الضريبة" 123.9 مليون دينار مقابل 106.9 مليون دينار تحققت في السنة السابقة أي بزيادة نسبتها 16%.

كما حقق البنك إنجازات جيدة في البنود الرئيسية للميزانية، إذ بلغ مجموع الموجودات 7.6 مليار دينار أي بزيادة نسبتها 5%. وبلغ رصيد ودائع العملاء 5.5 مليار دينار أي بزيادة نسبتها 7%. فيما بلغ صافي محفظة التسهيلات الائتمانية 2.7 مليار دينار أي بزيادة نسبتها 2%، فيما بلغت حقوق الملكية 1038 مليون دينار.

وقد انعكست هذه الإنجازات إيجابياً على مؤشرات الملاءة المالية الرئيسية للبنك، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال18.1% وهي تزيد عن النسبة المطلوبة من البنك المركزي الأردني وعن النسبة المطلوبة من لجنة بازل، مما يعكس متانة البنك وقوة مركزه المالي، وبلغت نسبة السيولة 170% وهي أعلى من النسبة المطلوبة حسب تعليمات البنك المركزي، وارتفع العائد على الموجودات من 1.5% عام 2013 إلى 1.7% عام 2014، في حين ارتفع العائد على حقوق الملكية من 10.2% إلى 11.8% في عام 2014.

وفي مجال نشاط الفروع الخارجية والبنوك التابعة للبنك فقد حققت الفروع الخارجية في كل من البحرين وفلسطين نتائج جيدة، كما أن البنوك التابعة في كل من الجزائر وبريطانيا حققت أيضاً مستويات نمو جيدة في الأرباح وفي مختلف أنشطتها، وقد تمكن المصرف الدولي للتجارة والتمويل في سورية من التماسك والمحافظة على التوازن في مصادر الأموال واستخداماتها، حيث بقي المركز المالي لهذا المصرف سليماً ويحتفظ المصرف بملاءة جيدة ونسبة سيولة مناسبة.

وفي هذا الإطار فقد قام البنك خلال عام 2014 بتعزيز استثماره في رأسمال بنك الإسكان/الجزائر بشراء كامل حصة الشركة القابضة للاستثمارات الرأسمالية / البحرين في رأسمال هذا البنك والبالغة 23.83% لتصبح نسبة مساهمة بنك الإسكان 85% من رأسمال البنك، كما تقرر خلال العام زيادة رأسمال بنك الأردن الدولي / لندن JIB الذي تبلغ حصة بنك الإسكان في رأسماله 75% بمبلغ 20 مليون جنيهاً استرلينياً وذلك إستجابةً لطلب Prudential Regulatory Authority لمقابلة متطلبات Capital Planning Buffer بما يتناسب مع حجم الأعمال المستهدفة للبنك.

الوضع التنافسي للبنك

عزز بنك الإسكان خلال عام 2014 مكانته المتقدمة في القطاع المصرفي الأردني بكثير من المؤشرات، حيث احتل المركز الأول بحجم حسابات التوفير بالعملة المحلية وبحصة بلغت 38.8%، كما تمكن البنك من الحصول على حصة جيدة من إجمالي الموجودات بلغت نسبتها 15%، وحصة بلغت 15.3% من إجمالي ودائع العملاء، وحصة نسبتها 11.3% من التسهيلات الائتمانية المباشرة، كما حافظ البنك خلال عام 2014 على صدارته لسوق بطاقات الفيزا إلكترون، وبحصة سوقية بلغت 19.2%. ويذكر في هذا المجال أن القيمة السوقية "Market Capitalization" لأسهم البنك في نهاية عام 2014 بلغت 2.3 مليار دينار وهي تشكل ما نسبته 12.7% من إجمالي القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة عمان.

وعلى صعيد الإنجازات النوعية وتلبية احتياجات عملاء البنك من مختلف الشرائح، فقد شهد عام 2014 تطوير العديد من المنتجات والخدمات المصرفية وخاصة في مجال الخدمات الإلكترونية ومن ذلك خدمة تحويل الأموال من خلال الهاتف الخلوي Mobile Payment.

أما على صعيد التوسع الداخلي، فقد تم خلال عام 2014 توسيع نطاق شبكة الفروع على مستوى المملكة بافتتاح خمسة فروع جديدة من ضمنها فرعاً متنقلاً ليصل بذلك عدد فروع البنك العاملة في الأردن إلى 124 فرعاً وبحصة سوقية بلغت حوالي 15% من إجمالي عدد فروع البنوك في الأردن ليحافظ بذلك على مركز الصدارة في هذا المجال، كما تم إضافة تسع أجهزة صراف آلي جديدة ليصل بذلك مجموع أجهزة شبكة الصراف الآلي إلى 208 جهازاً وهي أيضاً أكبر شبكة في السوق المحلي وبحصة سوقية بلغت حوالي 15%، وما يجدر ذكره في هذا المجال أن لدى

بنك الإسكان شبكة فروع محلية ودولية يصل عددها إلى 175 فرعاً، إضافةً إلى مكاتب التمثيل في كل من العراق والإمارات العربية المتحدة وليبيا.

ومما يستحق التنويه أن عام 2014 شهد قيام البنك بتطبيق نظام بنكي جديد New Core Banking System، وقد تمت إدارة عملية الانتقال من النظام البنكي القديم إلى النظام الجديد بالوعي اللازم لمتطلبات التحول وبدرجة عالية من الدقة والمهنية، بما مكن من إتمام هذه المهمة بنجاح وبمنتهى السلاسة وفي زمن قياسي.

وقد جاء اختيار النظام البنكي الجديد رغبةً من البنك بتطبيق نظام شامل يضم مجموعة متكاملة من الأنظمة المصرفية، والتي تتميز بخصائص مرنة ومتطورة من جهة، وتحسن مستوى تقديم الخدمات وتسهل إنجازها بأقصر وقت ممكن من جهة أخرى، بما يمكن معه القول أن النظام الجديد سوف يكون قادراً على تلبية متطلبات البنك الحالية والمستقبلية وذلك في إطار توفير المرونة والسرعة والدقة والحماية التي تحتاجها بيئة عمل البنوك.

كما قام البنك خلال عام 2014 بتطبيق نظام الرقم الدولي للحساب البنكي IBAN، وذلك بهدف تسهيل العمليات المتعلقة بنشاط الحوالات الواردة والصادرة، وبما يمكن البنك من الرقابة على مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك استجابةً لمتطلبات السلطات الرقابية والقوانين ذات العلاقة، كما التزم البنك بتطبيق قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأمريكية FATCA.

توزيع الأرباح

وفي ضوء النتائج المالية الجيدة التي تحققت هذا العام، أوصى مجلس الإدارة للهيئة العامة لمساهمي البنك بتوزيع أرباح على المساهمين عن العام 2014 بنسبة 35% من القيمة الاسمية للسهم "وهي النسبة الأعلى منذ تأسيس البنك" مقابل نسبة 30% تم توزيعها في العام السابق.

حضرات السادة المساهمين ،،

ومن مصادر الاعتزاز أن البنك واصل القيام بمسؤولياته المجتمعية ودوره الرائد في هذا المضمار، حيث قام البنك خلال عام 2014 بالعديد من المبادرات والإنجازات لدعم الأنشطة ذات الطابع الإنساني والاجتماعي، إذ تم تقديم الرعاية والدعم والتبرع للعديد من المؤسسات والمراكز الصحية والتعليمية والثقافية والفنية والاجتماعية والإنسانية والرياضية والبيئية، بالإضافة إلى رعاية ودعم عدد من المؤتمرات والندوات العلمية والفكرية التي تستهدف خدمة وتطوير مؤسسات المجتمع المدني بمختلف أنشطتها وغاياتها، ونتيجة لاهتمام البنك بدوره في مجال المسؤولية الاجتماعية فقد أصدر البنك تقريراً خاصاً بالمسؤولية الاجتماعية مرفقاً بالتقرير السنوي للبنك.

وختاماً أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن بالغ الشكر والتقدير للبنك المركزي الأردني على سياساته الحكيمة التي ساهمت بالمحافظة على الاستقرار النقدي في الأردن وعلى الدعم المستمر الذي يقدمه للقطاع المصرفي في الأردن مما ساعد هذا القطاع على الحفاظ على قوته المالية والقيام بدوره على أكمل وجه لخدمة الاقتصاد الوطني في ظل هذه الظروف الصعبة، كما أقدم الشكر لهيئة الأوراق المالية لحرصها على إدارة سوق رأس المال بعناية وكفاءة، والشكر الخاص للمساهمين وعملاء البنك الأعزاء على ثقتهم الغالية، التي تبقى حافزاً رئيسياً لنا لنواصل بذل المزيد من الجهد المخلص من أجل المحافظة على هذه الثقة وتعزيزها.

وكل الشكر والتقدير للأخوة أعضاء مجلس الإدارة على دورهم ودعمهم المتواصل في سبيل تقدم البنك واستمرار ازدهاره، كما أن الشكر موصول للإدارة التنفيذية "إدارة عليا وموظفين" على الجهود المتميزة التي بذلوها وعلى مثابرتهم الدائمة وجهودهم المخلصة في خدمة هذا البنك لضمان تقدمه ورفعته واستمرار تطوره والارتقاء بالخدمات التي يقدمها لعملائه وتطوير منتجاته.

هذا ويتطلع البنك إلى بذل المزيد من الجهود لخدمة بلدنا الغالي وتعزيز مسار التقدم والازدهار لاقتصادنا الوطني في ظل قيادة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين راعي مسيرة البناء والتحديث حفظه الله ورعاه.

والله ولي التوفيق

د. ميشيل مارتو

رئيس مجلس الإدارة

أهم المؤشرات المالية

المبالغ بملايين الدنانير*

البيان / السنة	2010	2011	2012	2013	2014
مجموع الموجودات	6,679.7	6,938.0	7,091.6	7,227.1	7,594.9
ودائع العملاء	4,808.6	4,833.9	4,727.2	5,093.4	5,459.9
القروض والتسهيلات الإئتمانية (بالصافي)	2,449.1	2,502.1	2,683.9	2,662.8	2,716.5
حقوق الملكية	1,023.9	1,048.6	1,046.7	1,057.1	1,038.4
الأرباح قبل الضريبة	116.4	135.7	142.2	150.1	162.1
الأرباح بعد الضريبة	88.4	100.0	104.5	106.9	123.9
الأرباح النقدية الموزعة على المساهمين	63.0	63.0	63.0	75.6	**88.2
الحصة الأساسية للسهم من ربح السنة EPS (دينار)	0.313	0.349	0.373	0.396	0.477
حصة السهم من الأرباح الموزعة (دينار)	0.250	0.250	0.250	0.300	**0.350
سعر السهم في نهاية العام (دينار)	8.100	8.000	8.250	8.700	9.100

* الدينار الأردني = 1.4104 دولار أمريكي.

** أرباح مقترح توزيعها على المساهمين عن عام 2014 بنسبة 35% من القيمة الاسمية للسهم.

الأرباح قبل الضريبة

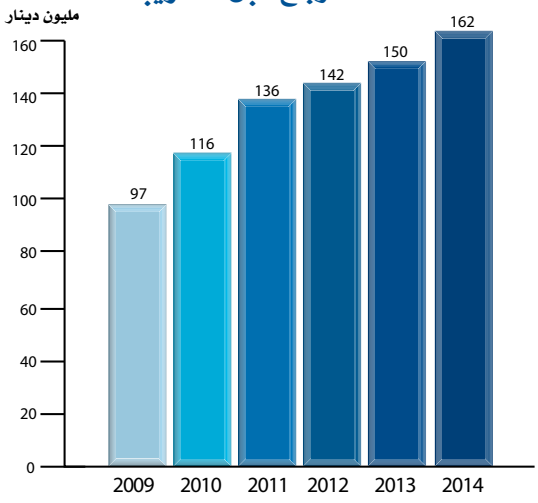

الأرباح بعد الضريبة

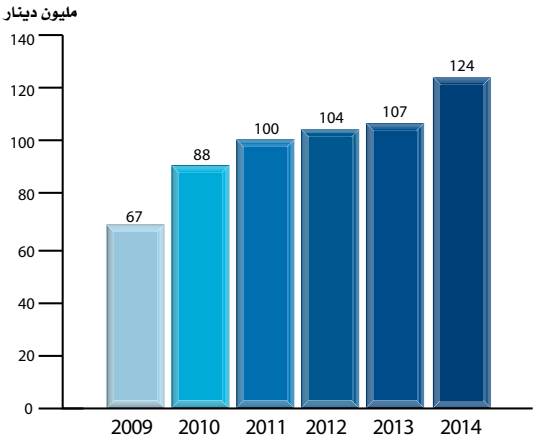

قائمة المركز المالي الموحد كما في 31 كانون الاول / ديسمبر 2014

	2014	2013
	دينـــار	دينـــار
الموجـودات :-		
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	1,619,961,866	1,212,222,931
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	513,613,066	523,170,889
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	23,147,561	21,812,000
موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	23,166,520	24,105,311
تسهيلات ائتمانية مباشرة / بالصافي	2,716,539,690	2,662,847,949
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	656,357	587,198
موجودات مالية اخرى بالتكلفة المطفأة	2,391,960,440	2,498,555,480
ممتلكات ومعدات - بالصافي	141,904,780	119,625,128
موجودات غير ملموسة - بالصافي	23,711,557	19,699,067
موجودات ضريبية مؤجلة	36,097,883	25,199,432
موجودات أخرى	104,169,747	119,264,970
مجموع الموجودات	**7,594,929,467**	**7,227,090,355**
المطلوبات وحقوق الملكية :-		
المطلوبات :-		
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	603,476,645	592,859,602
ودائع عملاء	5,459,896,679	5,093,448,045
تأمينات نقدية	237,460,878	227,876,049
أموال مقترضة	21,698,428	17,004,724
مخصصات متنوعة	35,719,559	32,001,388
مخصص ضريبة الدخل	43,543,517	42,065,592
مطلوبات ضريبية مؤجلة	2,056,712	1,762,896
مطلوبات أخرى	152,678,920	162,976,532
مجموع المطلوبات	**6,556,531,338**	**6,169,994,828**
حقوق الملكية :-		
حقوق مساهمي البنك		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	252,000,000	252,000,000
علاوة الاصدار	357,925,469	357,925,469
احتياطي قانوني	155,006,478	141,068,190
احتياطي اختياري	33,222,068	33,222,068
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	29,101,000	26,844,724
احتياطي خاص	6,426,421	5,689,423
فروقات ترجمة عملات أجنبية	(62,331,553)	(42,274,698)
احتياطي القيمة العادلة / بالصافي	(266,054)	(388,830)
أرباح مدورة	213,731,123	197,730,117
مجموع حقوق مساهمي البنك	**984,814,952**	**971,816,463**
حقوق غير المسيطرين	**53,583,177**	**85,279,064**
مجموع حقوق الملكية	**1,038,398,129**	**1,057,095,527**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**7,594,929,467**	**7,227,090,355**

قائمة الدخل الموحد للسنة المنتهية في 31 كانون الاول / ديسمبر 2014

	2014 دينـــار	2013 دينـــار
الفوائد الدائنة	383,607,423	364,915,097
الفوائد المدينة	(118,298,439)	(107,298,100)
صافي إيرادات الفوائد	**265,308,984**	**257,616,997**
صافي إيرادات العمولات	35,047,095	33,522,764
صافي إيرادات الفوائد والعمولات	**300,356,079**	**291,139,761**
ارباح عملات أجنبية	15,213,091	27,159,715
ارباح موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	296,945	1,341,553
ايرادات اخرى	30,409,533	37,334,924
إجمالي الدخل	**346,275,648**	**356,975,953**
نفقات الموظفين	71,808,849	69,132,882
استهلاكات وإطفاءات	13,418,316	11,388,374
مصاريف أخرى	55,873,478	46,214,120
مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة	38,061,952	74,733,731
مخصصات متنوعة	5,010,031	5,379,843
إجمالي المصروفات	**184,172,626**	**206,848,950**
الربح قبل الضرائب	**162,103,022**	**150,127,003**
ضريبة الدخل	(38,185,793)	(43,200,374)
الربح للسنة	**123,917,229**	**106,926,629**
ويعود الى:		
مساهمي البنك	**120,238,415**	**99,781,477**
حقوق غير المسيطرين	**3,678,814**	**7,145,152**
	123,917,229	**106,926,629**
الحصة الاساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة العائد الى مساهمي البنك	**0.477** دينار	**0.396** دينار

أخبار البنك

بنك الإسكان يعلن عن الفائز بالجائزة الأكبر في المملكة (نصف مليون دينار)

أعلن بنك الإسكان عن نتائج السحب على جائزة نهاية العام 2014 والتي تعتبر الجائزة الأكبر في الأردن والتي تبلغ قيمتها نصف مليون دينار حيث فاز بها السيد " محمد رضا محمد اللبون " وهو صاحب حساب توفير لدى فرع بنك الإسكان شارع فلسطين / أربد.

حيث قام بنك الإسكان بالإعلان عن اسم الفائز على الهواء مباشرة ضمن حفل مميز " سهرة أردنية " على شاشة التلفزيون الأردني. وقد عكس البنك من خلال عملية السحب على الهواء مباشرة لكافة عملائه القائمين والمحتملين مدى الشفافية والمصداقية العالية التي يتعامل بها البنك في السحوبات على جوائز التوفير التي يكافئ بها عملائه.

وعبر محمد اللبون الفائز بجائزة النصف مليون ضمن برنامج يسعد صباحك الذي بث صباح يوم الجمعة 2015/01/02 على شاشة التلفزيون الأردني عن فرحه الشديد والمفاجأة غير المتوقعة لفوزه بجائزة بنك الإسكان الكبرى " نصف مليون دينار". وأعرب عن شكره الجزيل لبنك الإسكان لما ستساهم هذه الجائزة في تحقيق أحلامه مؤكداً أن بنك الإسكان بنك رائد ومتصدر دائماً في مجال منح جوائز حسابات التوفير على المستوى المصرفي في الأردن ويتمتع بسمعة جيدة على مستوى الأردن والوطن العربي وحث الفائز الجميع على فتح حسابات توفير مع بنك الإسكان والادخار لهم ولعائلاتهم.

وتأتي حملات جوائز حسابات التوفير " اليومية والأسبوعية والشهرية والسنوية " حرصاً من بنك الإسكان على التواصل المستمر مع عملائه تقديراً لولائهم الدائم وثقتهم بخدماته المصرفية المتعددة والمتميزة. حيث يسعى البنك دائماً من خلال هذه الحملات التحفيزية إلى تشجيع العملاء الحاليين لزيادة أرصدة حساباتهم وتشجيع المواطنين من غير العملاء إلى فتح حسابات توفير جديدة لدى أي من فروع البنك أملاً بالفوز بالجوائز العديدة التي يوزعها البنك على أصحاب هذه الحسابات.

بنك الإسكان يحصل على شهادة التوافق مع متطلبات مجلس البطاقات العالمي PCI

حصل بنك الإسكان على شهادة PCI DSS (Payment Card Industry Data Security Standard) والتي تعتبر أحدث معيار عالمي لتوفير أعلى مستويات الحماية والسرية للبيانات الخاصة ببطاقات الدفع الإلكترونية. وبهذا الإنجاز يكون بنك الإسكان من أوائل البنوك الحاصلة على هذه الشهادة ضمن أحدث نسخة (V3.0).

ويأتي حصول البنك على هذه الشهادة تأكيداً على حرصه المتواصل بالعمل ضمن أعلى معايير الجودة والكفاءة المهنية المعتمدة عالمياً وتبني منهجية التطوير المستمر مما يسهم في تعزيز مكانة وتصنيف البنك على المستويين المحلي والدولي. ويؤكد كفاءة ومهنية إدارة المخاطر لدى البنك الذي يعمل ضمن استراتيجيات واضحة وبما يتناسب ويتوافق مع المعايير الدولية وبما يعزز جانب الاستخدام الآمن لبطاقات الدفع الالكترونية ويحد من فرص وأساليب الاحتيال الالكترونية المتطورة.

وتحظى هذه الشهادة باهتمام الجهاز المصرفي وتمثل نجاحاً وتفوقاً للبنك الحاصل عليها ومقياساً لأداء إدارة المخاطر. كما أن حصول البنك على هذه الشهادة يأتي استمراراً لسلسلة الإنجازات والجوائز التقديرية المحلية والعربية والعالمية الحائز عليها مما يوطد ثقة العملاء بخدمات البنك خاصة وأن منح الشهادة يستند إلى معايير نوعية أبرزها معايير الأمان لحماية معلومات وبيانات بطاقات العملاء .

وتجدر الإشارة إلى أن شركة Cognosec المانحة للشهادة، هي شركة عالمية متخصصة ومعتمدة من قبل مجلس معايير أمن المعلومات للبطاقات المصرفية ومقرها النمسا، وتعمل في العديد من المجالات أهمها: تدقيق PCI معتمد، أمن تكنولوجيا المعلومات، تقييم المخاطر، الحلول الأمنية، وخدمات الامتثال والتجارة الإلكترونية وغيرها.

تنظيم بطولة خماسي كرة القدم لموظفي بنك الإسكان

في إطار تعزيز وتشجيع التفاعل بين موظفي البنك من خلال المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والرياضية قامت لجنة النشاط الاجتماعي لموظفي بنك الإسكان بتنظيم بطولة لخماسي كرة القدم شارك فيها 32 فريق يمثلون مختلف فروع ودوائر البنك، حيث شهدت البطولة أجواء تنافسية رائعة أسفرت عن فوز فريق دائرة الأنظمة بلقب البطولة بعد تغلبه في المباراة النهائية على فريق ديوان العبدلي.

وفي الختام قام مندوب رئيس لجنة النشاط الاجتماعي بتسليم الميداليات الفضية لفريق ديوان العبدلي والميداليات الذهبية لفريق الأنظمة وكأس هداف البطولة للاعب بكر عبويني، ليصار بعد ذلك إلى تتويج فريق دائرة الأنظمة بكأس البطولة.

بنك الإسكان يوقع اتفاقية قرض بـ 250 مليون دينار مع شركة الكهرباء الوطنية

أعلن بنك الإسكان عن توقيع إتفاقية قرض مع شركة الكهرباء الوطنية . يقدم البنك بموجبها تمويلاً بمبلغ 250 مليون دينار لغايات دعم القدرات المالية للشركة وتمويل احتياجاتها .

وقد وقع الاتفاقية عن بنك الإسكان السيد عمر ملحس مدير عام البنك والسيد محمد القريوتي مساعد المدير العام للأعمال المصرفية والشركات، وعن شركة الكهرباء الوطنية المهندس عبد الفتاح الدرادكة المدير العام للشركة وبحضور ممثلين عن إدارة الطرفين .

من جانبه عبر المهندس عبد الفتاح الدرادكة مدير عام شركة الكهرباء الوطنية عن شكره وتقديره لبنك الإسكان والمهنية العالية في إنجاز اتفاقية القرض وتنفيذه، ودعا إلى مزيد من التعاون بين الطرفين لما فيه المصلحة المشتركة.

ويأتي توقيع هذه الاتفاقية تتويجاً للعلاقات الطيبة بين بنك الإسكان وشركة الكهرباء الوطنية، وتأكيداً لدور البنك في دعم الإقتصاد الوطني من خلال تقديم التمويل للقطاعات الاقتصادية الفعالة والمنتجة وخاصة قطاع الطاقة الذي يشهد معدلات نمو وتطورات وتحديات كبيرة لارتباطه بأسعار الطاقة العالمية.

كأول مركز بوندد في الأردن ...

بنك الإسكان يحصل على شهادة القائمة الذهبية من دائرة الجمارك

أصبح بنك الإسكان في المرتبة الأولى للحاصلين على شهادة القائمة الذهبية في مجال المستودعات (البوندد) بعد أن اتخذت الجمارك الأردنية نهجاً للشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص في سبيل التسهيل على المستثمرين.

وقام مدير عام الجمارك الأردنية اللواء منذر العساف بتسليم شهادة القائمة الذهبية لمندوب بنك الإسكان (مساعد المدير العام لشؤون الائتمان) تقديراً من الجمارك الأردنية لشروط الالتزام التي يتعامل معها البنك في البوندد وتطبيق المعايير المالية المطلوبة والدقة في تنفيذ الأعمال الجمركية لعملاء البنك.

حيث تعتبر القائمة الذهبية من البرامج العصرية المتطورة والمشاريع الريادية الطموحة التي تهدف إلى ترسيخ مبدأ الشراكة الحقيقة بين الجمارك الأردنية والقطاع الخاص على أساس من المسؤولية المشتركة والتعاون بروح الفريق الواحد، مما يسهم في تشجيع الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي الوطني من خلال تسهيل إجراءات انسياب البضائع المستوردة والمصدرة عبر الحدود في المراكز الجمركية المختلفة.

ومما يجدر ذكره أن بوندد بنك الإسكان قد تأسس عام 1996 ويعمل على تقديم أفضل الخدمات لعملاء الائتمان في البنك وتبلغ مساحته حوالي 19 الف م^2 تشمل هناجر وساحات معبده وهو مزود بالإمكانات اللازمة للحفاظ على البضائع المخزنة وحمايتها بطريقة آمنة.

الإعلان عن جوائز حسابات توفير بنك الإسكان لعام 2015

يفتخر البنك بمواصلة تقديمه - ومنذ زمن بعيد - لأكبر جوائز خاصة بحسابات التوفير في السوق المصرفية الأردنية " عدداً ومبلغاً "، إذ تتجاوز قيمة الجوائز السنوية التي يقدمها البنك 7 مليون دينار أردني، لتشمل السحوبات على الجوائز اليومية والأسبوعية والشهرية وجوائز الترضية والسحوبات الخاصة، وساهمت هذه الجوائز في نمو حسابات التوفير الحالية وعملت على اجتذاب المزيد من العملاء لفتح حسابات جديدة.

واستمراراً لنهج البنك في تقديم أكبر جوائز حسابات التوفير في القطاع المصرفي والتأكيد على ريادته بما يحافظ على تميز حساب التوفير وبهدف تعزيز الجهود التسويقية وتحفيز العملاء على فتح المزيد من حسابات التوفير وتغذية أرصدتهم الحالية للاستفادة من جوائز التوفير التي يقدمها البنك، فقد تم الإعلان عن جوائز حسابات التوفير لعام 2015 والتي ستكون على النحو التالي:

- الجائزة اليومية بقيمة (10 ألاف دينار).
- الجائزة الأسبوعية بقيمة (15 ألف دينار).
- الجائزة الشهرية الكبرى بقيمة (150 ألف دينار) لرابح واحد فقط.
- الجوائز الشهرية بقيمة (500 دينار) يربحها 200 فائز.
- الجوائز الشهرية بقيمة (100 دينار) يربحها 1000 فائز.
- جائزة عيد الاستقلال بقيمة (200 ألف دينار) لرابح واحد فقط.
- جوائز شهر رمضان المبارك، وتشمل:
  - الجوائز اليومية بقيمة (15 ألف دينار) لرابح واحد فقط.
  - جائزة عيد الفطر المبارك بقيمة (200 ألف دينار) لرابح واحد فقط.
- جائزة عيد الأضحى المبارك بقيمة (200 ألف دينار) لرابح واحد فقط.
- الجائزة الكبرى لنهاية العام بقيمة (نصف مليون دينار) لرابح واحد فقط.

بنك الإسكان يطلق منتج "حماية عائلتي" بالتعاون مع MetLife Alico

انطلاقاً من سعي البنك لتقديم أفضل الخدمات لعملائه واستكمالاً لإستراتيجية البنك في مواكبة التطور والتحديث في إطلاق المنتجات والخدمات المصرفية الجديدة، قام بنك الإسكان مؤخراً بتوقيع إتفاقية تعاون مع الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة MetLife Alico تم بموجبها إطلاق بنك الإسكان لمنتج التأمين المصرفي الجديد "حماية عائلتي".

وسيتم تسويق هذا المنتج في المرحلة الحالية من خلال أربعة فروع هي: (فرع الخدمات الخاصة / الدوار الخامس، فرع المدينة / وسط البلد، فرع الجبيهة، فرع شارع عبد الله غوشه) ليتم تعميمه لاحقاً على فروع أخرى وبما يُمكن العملاء من الحصول على تغطية تأمينية ضد مخاطر الوفاة الطبيعية ، والوفاة بحادث ، بالإضافة إلى توفير الحماية ضد مخاطر العجز الكلي أو الجزئي الدائم الناتج عن الحوادث.

و يستهدف منتج " حماية عائلتي " كافة عملاء البنك للفئة العمرية (20 - 65) عام حيث تتراوح قيمة بوليصة التأمين بين 25 ألف و 200 ألف دينار أردني استناداً للدخل السنوي للعميل بدفعات سنوية أو نصف سنوية لمدة 10 سنوات يحق للعميل تجديدها بعد انتهاء المدة بتقديم طلب جديد.

وبهذه المناسبة قال مساعد المدير العام لشؤون الخدمات المصرفية للأفراد السيد أيمن عبدالله " نقدّر شراكتنا مع شركة "MetLifeAlico" كواحدة من أفضل الشركات العالمية الرائدة في مجال التأمين المصرفي لنقدّم لعملائنا أفضل الخدمات بما يتناسب مع الرؤية المستقبلة لبنك الإسكان بتقديم أحدث المنتجات المصرفية وبما يخدم احتياجات وتطلعات عملائنا ".

وأضاف : "يسعى بنك الإسكان دوماً لشراكات إستراتيجية مع قطاعات حيوية في الأردن من بينها قطاع التأمين لتقديم خدمات مبتكرة ضمن أفضل المعايير العالمية " ، الأمر الذي يعكس بشكل مباشر حرص إدارة البنك على تلبية طموحات وتطلعات عملائه من خلال أفضل الشراكات لنبقى دائماً عند حسن ظنهم .

أنشطة مركز التدريب والتطوير خلال عام 2014

في إطار سعي البنك إلى تعزيز الاستثمار في العنصر البشري وتطوير المهارات المهنية للموظفين، فقد تم خلال عام 2014 توفير مجموعة كبيرة من البرامج الريادية في مجال التدريب كان من أهمها برنامج تأهيل الصرافين Tellers حديثي التعيين، وبرنامج تأهيل ضباط الائتمان، إضافة إلى برنامج تأهيل مدراء الفروع. ويركز التدريب المكثف في هذه البرامج على إشراك الموظفين في أنشطة متخصصة تضمن زيادة تأهيلهم وإحاطتهم بالعمل المصرفي وتعزيز قيم وأخلاقيات العمل لديهم، بالإضافة إلى تزويدهم بالمهارات القيادية والإدارية المتقدمة بما يتفق مع رؤية البنك وتطلعاته.

وعلى نحو مواز استمر البنك بتعزيز ثقافة التعلم من خلال إيفاد وابتعاث عدد من الموظفين من ذوي الكفاءة سنوياً للحصول على الشهادات الأكاديمية والمهنية المتخصصة في مختلف مجالات العمل المصرفي لدى معاهد وجامعات ومراكز تدريب رائدة محلياً ودولياً، علماً بأن إدارة البنك تحرص على توفير الفرص التدريبية اللازمة التي تتناسب والاحتياجات الفعلية للموظفين وطبيعة عملهم وبما يسهم بالارتقاء بأداء الموظفين ومهاراتهم، وتحسين قدراتهم على الاتصال والتواصل.

ومما يجدر ذكره أن البنك وفر خلال العام 3251 فرصة تدريبية للموظفين داخل وخارج المملكة، بالإضافة إلى عقد ندوات داخلية متخصصة في مجال العمل المصرفي شارك فيها 1719 موظفاً، كما وفر البنك خلال العام فرصة الالتحاق لنيل الشهادات الأكاديمية لـ 11 موظفاً والحصول على الشهادات المهنية لـ 16 موظفاً وفيما يلي أهم الدورات التي تم عقدها خلال العام 2014 وأعداد المشاركين بها:

البيـــان	أعداد المشاركين
الدورات الإدارية	123
الدورات المالية والمحاسبية والتدقيق	22
دورات الائتمان المصرفي	357
دورات المهارات السلوكية والعلاقات العامة	519
دورات العمليات المصرفية والخزينة والاستثمار	1082
دورات الحاسوب الشخصي	96
أخرى	1052
المجمـوع	**3251**

آفاق الاقتصاد العالمي

أظهر تقرير " مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي " الصادر في شهر كانون ثاني 2015 عن صندوق النقد الدولي تعافي الاقتصاد العالمي مدفوعاً باستمرار انخفاض أسعار النفط مع تباين آثار هذا الانخفاض على الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة نظراً لعدم اليقين بشأن مسار أسعار النفط في المستقبل.

هذا ومن المتوقع أن يبلغ النمو العالمي 3.5 % و3.7 % لعامي 2015 و2016 على التوالي بانخفاض قدره 0.3 % عن تقديرات شهر أكتوبر 2014. وتأتي هذه التعديلات في ضوء إعادة تقييم الاحتمالات المرجحة للصين وروسيا ومنطقة اليورو واليابان، إلى جانب ضعف النشاط في بعض كبرى البلدان المصدرة للنفط بسبب الهبوط الحاد في أسعار النفط الذي أدى إلى خلق مواطن ضعف في حساباتها الخارجية وموازين مدفوعاتها. فيما تشير التنبؤات إلى تأثر الدول المستوردة للنفط إيجابياً من خلال تعزيز القوة الشرائية والطلب على النفط بحيث تنتقل الآثار الإيجابية للمستهلك النهائي محققة بذلك مكاسب استثنائية مثل تخفيض دعم الطاقة والتي ستوجه بدلاً من ذلك لدعم المالية العامة.

وأما على صعيد آفاق التوقعات الاقتصادية للدول المتقدمة والدول " الصاعدة والنامية "، فقد أظهر تقرير المؤسسة الدولية ما يلي:

على صعيد النمو الاقتصادي

- يتوقع ارتفاع النمو الاقتصادي الحقيقي في العام الحالي 2015 لدى الاقتصاديات المتقدمة ليسجل مستوى نمو نسبته 2.4 % بارتفاع مقداره 0.6 نقطة مئوية عن مستوى النمو المسجل خلال العام 2014. كما تشير التوقعات إلى تجاوز النمو في الولايات المتحدة للفترة 2015 – 2016 عن 3 % نتيجة لارتفاع أسعار الدولار وانخفاض أسعار النفط وتحقيق المزيد من الاعتدال في تصحيح أوضاع المالية العامة. وهو ما ينطبق على منطقة اليورو مع توقعات بتعافي أبطأ بعض الشيء في ظل انخفاض أسعار اليورو. حيث سينعكس أثر ضعف النمو على قطاع الصادرات.
- يتوقع ثبات نمو النشاط الاقتصادي في العام الحالي لدى الاقتصاديات " الصاعدة والنامية " عند مستوى 4.3 % لعام 2015. على أن يرتفع لعام 2016 ليصل إلى مستوى 4.7 %. حيث أثر تراجع نمو الاستثمار في الصين في الربع الثالث من العام 2014 على تباطؤ النمو والذي انعكس على المستوى الإقليمي ليتم تخفيض توقعات النمو في كثير من بلدان آسيا الصاعدة. أما في الهند فقد شهدت تحسناً في معدلات التبادل التجاري بسبب انخفاض أسعار النفط وانتعاش النشاط الصناعي والاستثماري بعد إصلاح السياسات ذات الصلة. أما على صعيد دول الكومنولث المستقلة فقد تأثرت توقعات النمو الاقتصادي سلبياً بتصاعد التوترات الجغرافية والسياسية في روسيا والانخفاض الحاد في أسعار النفط وانخفاض سعر الروبل الروسي.

على صعيد التجارة العالمية

تأثرت معدلات التبادل التجاري لا سيما للبلدان المصدرة للنفط نتيجة للانخفاض الحاد في أسعار النفط وانعكاسه على انخفاض الكثير من أسعار السلع الأولية. حيث يتوقع نمو حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات) في العام الحالي 2015 بـ 0.7 نقطة مئوية عن مستوى النمو المسجل في العام 2014 ليسجل نمواً نسبته 3.8 % ثم يرتفع في العام الذي يليه 2016 إلى 5.3 %.

- يتوقع نمو حجم المستوردات لدى الاقتصادات المتقدمة بنسبة 3.7 % عام 2015 وبنسبة 4.8 % لعام 2016.
- يتوقع انخفاض حجم المستوردات لدى الاقتصادات " الصاعدة والنامية " بنسبة 3.2 % عام 2015 فيما ترتفع بنسبة 6.1 % في العام 2016.

على صعيد مستويات الأسعار

تسيطر حالة من عدم اليقين الكبير بشأن تأثير أسعار النفط المستقبلية ومدى استمراريتها ومدى استجابة المعروض النفطي للانخفاض. فكلما زادت استمراريتها، زاد تكيف المستهلكين والشركات معها عن طريق تطوير الاستهلاك والإنتاج.

- يتوقع أن يسجل المستوى العام لأسعار المستهلك لدى الاقتصادات المتقدمة ارتفاعاً نسبته 1 % خلال العام الحالي 2015 مسجلاً تراجعاً مقداره 0.4 نقطة مئوية عن نسبة النمو المسجلة في الأسعار خلال عام 2014، في حين سترتفع خلال العام 2016 لتصل إلى 1.5 %.
- يتوقع أن يسجل المستوى العام لأسعار المستهلك لدى الاقتصادات " الصاعدة والنامية "ارتفاعاً نسبته 5.7 % خلال العام الحالي 2015 مسجلاً تراجعاً مقداره 0.3 نقطة مئوية عن المستوى المسجل في العام 2014، على أن تنخفض نسبة النمو في الأسعار خلال العام 2016 إلى 5.4 %.

%

	2014	2015	2016
العالم	3.3	3.5	3.7
الاقتصاديات المتقدمة:	1.8	2.4	2.4
الولايات المتحدة	2.4	3.6	3.3
منطقة اليورو	0.8	1.2	1.4
اليابان	0.1	0.6	0.8
المملكة المتحدة	2.6	2.7	2.4
الاقتصاديات الصاعدة والنامية:	4.4	4.3	4.7
إفريقيا جنوب الصحراء	4.8	4.9	5.2
دول الكمنولث المستقلة	0.9	-1.4	0.8
آسيا الصاعدة:	6.5	6.4	6.2
الصين	7.4	6.8	6.3
الهند	5.8	6.3	6.5
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	2.8	3.3	3.9

أداء الاقتصاد الأردني عام 2014

استمر الاقتصاد الأردني خلال عام 2014 بأدائه الجيد وسط بيئة تشغيلية متزايدة الصعوبة في المنطقة العربية كاستمرار الصراع في سورية وما تمخض عنه من تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى الأردن، والتطورات في كل من العراق وغزة. كما شهد العام انعكاسات واضحة لانخفاض أسعار النفط عالمياً على تراجع معدل التضخم وتراجع عجز الحساب الجاري، بالإضافة إلى تخفيض عجز الموازنة العامة والدين العام بعد أن وصلا مستويات عالية جداً في عامي 2012 و 2013.

وعلى صعيد بيئة العمل بشكل عام، فقد أظهر تقرير التنافسية العالمي 2014-2015 احتلال الأردن المرتبة 64 من بين 144 دولة في مؤشر التنافسية العالمي مقارنة بالمرتبة 68 حسب بيانات التقرير 2013 – 2014 (من بين 148 دولة)، حيث تحقق هذا التحسن في مؤشر التنافسية نتيجة للإصلاحات المالية التي تبنتها الحكومة وانخفاض عجز الموازنة، ويشير التقرير إلى احتلال الأردن مراتب جيدة في المؤشرات الرئيسية التالية :

- المرتبة 73 في مؤشر المتطلبات الرئيسية (الصحة والتعليم والبنية التحتية ...).
- المرتبة 70 في مؤشر تعزيز الفعالية (التعليم العالي والتدريب وكفاءة الأيدي العاملة وحجم السوق ...).
- المرتبة 42 في مؤشر الابتكار والابداع.

النمو الاقتصادي

سجل الاقتصاد الأردني خلال عام 2014 أداءً إيجابياً مقارنة مع العام 2013، إذ من المتوقع تحقيق معدل نمو اقتصادي حقيقي نسبته 3.3 % وبزيادة 0.5 نقطة مئوية عن المستوى المتحقق في عام 2013 والبالغ 2.8 %.

معدل التضخم

انعكس الانخفاض الكبير في أسعار النفط العالمية وما رافقه من انخفاض في كلف التشغيل والإنتاج على معدل التضخم للمملكة، اذ انخفض معدل التضخم (مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك) خلال عام 2014 إلى 2.8 % بالمقارنة مع تضخم نسبته 5.6 % خلال عام 2013.

- أبرز المجموعات السلعية التي ارتفعت أسعارها مجموعة "التبغ والسجائر" بنسبة 13.9 % و"الملابس والأحذية" بنسبة قدرها حوالي 9.9 % و"الإيجارات" بنسبة 6.9 % و"العناية الطبية" بنسبة 6.9 % و"التعليم" بنسبة بلغت حوالي 4.5 %.
- أبرز المجموعات السلعية التي انخفضت أسعارها مجموعة "الخضروات" بنسبة 2.8 % و"الوقود والإنارة" بنسبة 0.8 % و"العناية الشخصية" بنسبة 0.3 % و"الألبان ومنتجاتها والبيض" بنسبة 0.2 %.

وما تجدر الإشارة إليه أن المستوى العام لأسعار المستهلك شهد خلال الشهرين الأولين من العام الحالي 2015 انخفاضاً بنسبة قدرها 0.8 % مقارنة بنفس الفترة من عام 2014.

معدل البطالة

ارتفع معدل البطالة للربع الرابع من عام 2014 بمقدار 0.9 نقطة مئوية عن الربع الثالث 2014 ليصل إلى 12.3 %.

- بلغ معدل البطالة للذكور 10.9 % مقابل 19.1 % للإناث.
- سجل أعلى معدل للبطالة في الفئتين العمريتين (15 – 19 عاماً، و20 – 24 عاماً)، حيث بلغ 35.4 % و29.3 % لكل منهما على التوالي.
- سُجل أعلى معدل للبطالة في محافظة معان بحوالي 21.2 %، في حين سُجل أدنى معدل في محافظة مادبا بحوالي 9.1 %.
- سجل أعلى معدل للبطالة لدى حملة الشهادات الجامعية وبحوالي 16.8 %.

المالية العامة

تشير البيانات المتاحة إلى تسجيل عجز مالي بعد المنح في الموازنة العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام 2014 بحوالي 900 مليون دينار مقابل 1.1 مليار دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي 2013، بانخفاض نسبته حوالي 18.3 %، هذا وقد جاء العجز المالي المسجل خلال العام 2014 نتيجة التطورات التي شهدتها كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة .

الإيرادات العامة

ارتفع إجمالي الإيرادات العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام 2014 بما نسبته 18.5 % عن الفترة المماثلة من العام الماضي 2013، ليصل إجمالي الإيرادات العامة إلى 6.1 مليار دينار، وجاء الارتفاع نتيجة زيادة الإيرادات المحلية بما نسبته 17 % لتصل إلى 5.3 مليار دينار، بالإضافة إلى ارتفاع المنح الخارجية بما نسبته 31 % لتصل خلال هذه الفترة إلى حوالي 756 مليون دينار .

النفقات العامة

ارتفعت النفقات العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام 2014 بما نسبته 12 % عن الفترة المماثلة من العام 2013، ليصل حجم الانفاق الكلي إلى حوالي 7 مليار دينار، وقد جاءت الزيادة نتيجة ارتفاع كل من النفقات الجارية بنسبة 10.5 % لتصل إلى حوالي 6.1 مليار دينار، وارتفاع النفقات الرأسمالية بنسبة قدرها 23.5 % لتصل إلى حوالي 879 مليون دينار .

المديونية

ارتفع إجمالي الدين العام للمملكة في نهاية شهر 2014/11 بنسبة 8.4 % عن رصيد نهاية العام 2013 ليصل إلى 20.7 مليار دينار (29.2 مليار دولار أمريكي)، أو ما نسبته 80.9 % من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام 2014 مقابل 80 % لعام 2013. وجاء الارتفاع في إجمالي الدين العام محصلة للتطورات التي شهدتها كل من المديونية الداخلية والمديونية الخارجية:

المديونية الداخلية

ارتفع رصيد صافي الدين العام الداخلي في نهاية شهر 2014/11 بما نسبته 6.8 % عن رصيد نهاية العام 2013 ليصل إلى 12.7 مليار دينار، أو ما نسبته حوالي 49.5 % من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام 2014 مقابل حوالي 49.7 % عام 2013.

المديونية الخارجية

ارتفع رصيد الدين العام الخارجي بنهاية شهر 2014/11 بما نسبته 11.1 % عن رصيد نهاية العام 2013 ليصل إلى حوالي 8 مليار دينار أو ما نسبته حوالي 31.4 % من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام 2014 مقابل حوالي 30.3 % عام 2013.

التجارة الخارجية

ارتفع عجز الميزان التجاري خلال عام 2014 بما نسبته 1.4 % مقارنة مع العام 2013 ليصل إلى 10.2 مليار دينار. وجاء هذا الارتفاع في عجز الميزان التجاري نتيجة للتطورات التي شهدتها الصادرات الكلية والمستوردات الكلية:

الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية والمعاد تصديره)

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية والمعاد تصديره) خلال عام 2014 بنسبة بلغت حوالي 6 % لتصل إلى مبلغ قدره 6 مليار دينار.

المستوردات الكلية

ارتفعت المستوردات الكلية خلال عام 2014 بنسبة 3.1 % لتصل إلى 16.1 مليار دينار. وعلى صعيد آخر فقد سجلت مستوردات النفط الخام ومشتقاته ارتفاعاً خلال عام 2014 بلغت نسبته 9.2 % لتصل إلى حوالي 4.2 مليار دينار أو ما نسبته 26.3 % من إجمالي المستوردات.

وتجدر الإشارة إلى أن الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الأردني سجل خلال الثلاثة أرباع الأولى من العام 2014 عجزاً مقداره حوالي 1.4 مليار دينار وبما نسبته 7.5 % من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 1.6 مليار دينار وما نسبته 9.3 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة من العام 2013 .

أهم المؤشرات الاقتصادية والمصرفية الأردنية (2010 – 2014)

(مليون دينار)

الإنتاج والأسعار	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	18,762	20,477	21,966	23,852	*18,662
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	% 2.3	% 2.6	% 2.7	% 2.8	**% 3
معدل التضخم	% 5.0	% 4.4	% 4.7	% 5.6	% 2.8
معدل البطالة	% 12.5	% 12.9	% 12.2	% 12.6	***% 12.3
الماليّة العامّة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**الأحد عشر شهراً الأولى 2014**
إجمالي الإيرادات والمنح	4,663	5,413	5,054	5,758	6,055
إجمالي النفقات	5,708	6,797	6,878	7,077	6,955
الوفر (العجز) المالي بعد المنح	(1,045)	(1,384)	(1,824)	(1,319)	(900)
الدين العام	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**تشرين ثاني 2014**
صافي الدين العام الداخلي	6,852	8,915	11,648	11,862	12,664
الدين العام الخارجي	4,611	4,487	4,932	7,077	8,041
إجمالي الدين العام	11,463	13,402	16,580	19,097	20,705
إجمالي الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي	% 61.1	% 65.4	% 75.5	% 80	% 80.9
القطاع الخارجي	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
الصادرات الكلية	4,990	5,685	5,600	5,618	5,954
المستوردات الكلية	9,814	11,946	13,086	15,667	16,146
الفائض (العجز) التجاري	(4,824)	(6,261)	(7,486)	(10,049)	(10,192)
النقدية والمصرفية	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
السيولة المحلية (M2)	22,307	24,119	24,945	27,363	29,240
الاحتياطيات الأجنبية	8,679	7,465	4,703	8,512	9,982
الموجودات المصرفية	34,973	37,686	39,275	42,803	44,868
الودائع المصرفية	22,505	24,378	24,970	27,593	30,261
التسهيلات المصرفية	14,451	15,851	17,830	18,940	19,275
هامش الفائدة المصرفية	% 6.76	% 6.48	% 6.44	% 6.05	% 6.33

* خلال التسعة أشهر الأولى 2014

** خلال التسعة أشهر الأولى 2014 مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2013

*** الربع الرابع 2014

أداء القطاع المصرفي الأردني عام 2014

تمكن القطاع المصرفي الأردني خلال العام الماضي 2014 من المحافظة بشكل عام على سلامة ومتانة أوضاعه المالية على الرغم من حالة عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة وما رافقها من مخاطر وتحديات كبيرة، حيث سجل القطاع نمواً ملموساً على صعيد الموجودات والودائع والتسهيلات، وفيما يلي قراءة ملخصة للنتائج والإنجازات الكمية والنوعية التي حققها القطاع المصرفي الأردني خلال عام 2014.

هيكل الجهاز المصرفي

- يتكون القطاع المصرفي الأردني من 25 بنكاً منها 13 بنك تجاري أردني، و8 بنوك تجارية عربية وأجنبية، و3 بنوك إسلامية أردنية، وبنك إسلامي عربي.

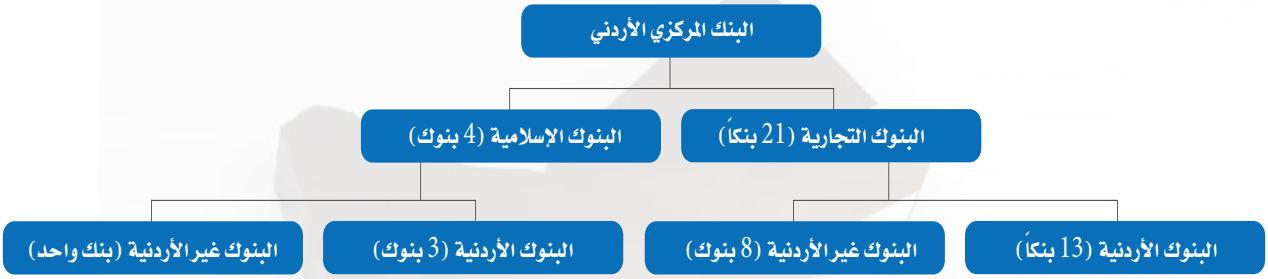

- ارتفع عدد فروع البنوك العاملة في المملكة في نهاية العام 2014 إلى 767 فرعاً مقارنة مع 739 فرعاً في نهاية العام 2013، في حين انخفض عدد مكاتب البنوك المرخصة ليصل إلى 78 مكتباً في نهاية عام 2014 مقابل 81 مكتباً في نهاية عام 2013، وبالتالي فقد ارتفع إجمالي عدد فروع ومكاتب البنوك من 820 في عام 2013 إلى 845 فرعاً ومكتباً في نهاية عام 2014.

الموجودات المصرفية

- ارتفعت موجودات البنوك المرخصة في نهاية عام 2014 بمقدار 2.1 مليار دينار وبنسبة 4.8 % عن عام 2013 لتصل إلى 44.9 مليار دينار أردني (63.3 مليار دولار أمريكي).
- شكلت الموجودات الأجنبية إلى إجمالي الموجودات في نهاية عام 2014 ما نسبته 10.5 % مقابل 12 % في نهاية عام 2013 .

الودائع المصرفية

- ارتفع رصيد ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2014 بمقدار 2.7 مليار دينار وبنسبة 9.7 % عن عام 2013 ليصل إلى 30.3 مليار دينار (42.7 مليار دولار أمريكي).
- شكلت الودائع لأجل ما نسبته 56.5 % من إجمالي ودائع العملاء في نهاية عام 2014 مقابل 56 % في نهاية عام 2013، فيما شكلت الودائع الجارية ما نسبته 29.7 % مقابل 29.9 %، وشكلت ودائع التوفير ما نسبته 13.8 % مقابل 14.1 % في نهاية عام 2013.

- شكلت الودائع الأجنبية ما نسبته 20.6 % من إجمالي ودائع العملاء في نهاية عام 2014 مقابل ما نسبته 23.9 % في نهاية عام 2013.
- شكلت ودائع العملاء ما نسبته 67.5 % من إجمالي موجودات البنوك في نهاية عام 2014 مقابل ما نسبته 64.5 % في نهاية عام 2013.

التسهيلات الائتمانية المباشرة

- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة في نهاية عام 2014 بما مقداره 335 مليون دينار أو ما نسبته 1.8 %، عن رصيد عام 2013 ليصل إلى 19.3 مليار دينار (27.2 مليار دولار أمريكي).
- حسب التصنيف الجديد الذي اعتمده البنك المركزي الأردني لهيكل التسهيلات الائتمانية المباشرة في نهاية عام 2014، فقد شكلت القروض والسلف ما نسبته 65.4 % من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة، فيما شكلت ذمم البنوك الإسلامية ما نسبته 21.1 %، والجاري مدين ما نسبته 11.6 %، والكمبيالات والأسناد المخصومة ما نسبته 1.2 %، فيما شكلت بطاقات الائتمان ما نسبته 0.7 %.
- شكلت التسهيلات الائتمانية المباشرة ما نسبته 63.7 % من إجمالي ودائع العملاء في نهاية عام 2014 مقابل ما نسبته 68.5 % في نهاية عام 2013.
- شكلت التسهيلات الائتمانية المباشرة ما نسبته 43 % من إجمالي موجودات البنوك في نهاية عام 2014 مقابل ما نسبته 44.2 % في نهاية عام 2013.

الاحتياطيات الأجنبية

- ارتفع رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى المملكة في نهاية عام 2014 بمقدار 1.5 مليار دينار عن رصيد نهاية العام 2013 وبنسبة قدرها 17.3 %، ليصل رصيد تلك الاحتياطيات إلى حوالي 10 مليار دينار (14.1 مليار دولار أمريكي).
- يوفر رصيد الاحتياطيات الأجنبية الدعم لاستقرار سعر صرف الدينار من جهة ويمنح الاقتصاد المحلي مرونة في مواجهة الآثار السلبية من جهة أخرى في حال حدوثها، هذا ويكفي رصيد الاحتياطيات الأجنبية تمويل مستوردات المملكة من السلع والخدمات لمدة 7.3 شهراً.

هامش الفائدة المصرفية

- بلغ هامش الفائدة المصرفية المرجح 6.33 % في نهاية عام 2014 بارتفاع بلغ مقداره 0.28 نقطة مئوية عن نهاية المستوى المسجل في نهاية عام 2013.
- بلغ سعر الإقراض لأفضل العملاء 8.72 % في نهاية عام 2014 بانخفاض بلغ مقداره 0.13 نقطة مئوية عن نهاية المستوى المسجل في نهاية عام 2013.

الآثار المترتبة على تراجع أسعار النفط العالمية

بدأ تراجع أسعار النفط الحالي في منتصف عام 2014، حيث انخفضت الأسعار من أعلى مستوى لها والبالغ 108 دولاراً للبرميل في شهر حزيران 2014 لتصل إلى أدنى مستوياتها خلال الأربع سنوات الماضية حيث وصلت إلى قرابة 55 دولاراً للبرميل في نهاية شهر شباط 2015، ونظراً لأهمية النفط في الاقتصادات العالمية فإن تغير أسعاره يؤثر بشكل ملحوظ في الاقتصاد العالمي.

وتعزى الأسباب الرئيسية لهذا الانخفاض الكبير إلى تراجع الطلب العالمي على النفط مع ثبات كميات الإنتاج وخاصة من دول منظمة "الأوبك"، كما كان لقرار الولايات المتحدة الأمريكية باستخراج النفط من الصخر الزيتي بعد أن كان غير مجد في الماضي أثراً في تراجع طلب الولايات المتحدة على النفط المنتج في دول منظمة "الأوبك" وخاصة من المملكة العربية السعودية، علماً أن عوامل الطلب والعرض ليست وحدها التي تؤثر في سوق النفط العالمي، فالاضطرابات السياسية العالمية في أوكرانيا وسوريا والعراق وليبيا وغيرها من الدول لها تأثيرات مباشرة على أسعار النفط.

تتعدد آثار التراجع الأخير في أسعار النفط على الاقتصاد العالمي والاقتصاد الأردني، وتعتمد شدة هذه الآثار وحجمها على مقدار انخفاض الأسعار وطول مدتها، وتشير التجارب التاريخية إلى انخفاض الثقة بأسعار النفط خصوصاً طويلة الأجل وميل الأسعار إلى التقلبات الحادة في بعض الأحيان وكما حدث قبيل وأثناء وبعد الأزمة العالمية عام 2008 حين تهاوى النفط من مستوى 132 دولار إلى نحو 41 دولار ثم عاود الارتفاع مرة أخرى، الأمر الذي زاد من مخاطر تبني وتغيير السياسات ذات الصلة بالطاقة، وفيما يلي قراءة لأبرز تلك الآثار (الإيجابية والسلبية):

آثار التراجع على الاقتصاد العالمي

- تراجع أسعار النفط ومنتجاته (لفترة معقولة) سيقود إلى رفع معدلات النمو العالمي حيث يتوقع أن يرتفع من 3.3 % في عام 2014 ليصل إلى 3.5 % في عام 2015. وسيستفيد المستهلكون سواءً كانوا أسراً أو شركات من تراجع أسعار النفط من خلال توجيه انفاقهم نحو سلع وخدمات أخرى، مما سيزيد الطلب على باقي السلع والخدمات ويرفع معدلات النمو العالمية.
- سيزداد الناتج المحلي بالأسعار الجارية بشكل مؤقت للدول المستوردة للنفط وبمقدار توفيرها نفسه من قيمة الواردات، في حين سيتراجع الناتج المحلي بالأسعار الجارية للدول المصدرة للنفط. فالصين ستكون أكبر المستفيدين من تراجع أسعار النفط.
- سيقود تراجع أسعار النفط وبصورة مؤقتة إلى تراجع حجم التجارة الدولية بالقيمة نفسها. ويعتبر النفط ومنتجاته من أهم السلع المتبادلة على المستوى العالمي حيث تزيد الكميات المتبادلة دولياً على 50 مليون برميل يومياً. وسيؤدي تراجع أسعار النفط إلى تحسن الموازين الخارجية للدول المستوردة بينما ستتضرر الموازين التجارية والجارية للدول المصدرة. وستكون الصين والولايات المتحدة أكبر المستفيدين من تحسن هذه الموازين حيث سيزداد الفائض التجاري والجاري لأكبر مستورد للنفط في العالم وهي الصين، كما سيتراجع العجز التجاري والجاري في الولايات المتحدة، بينما ستكون المملكة العربية السعودية وروسيا وإيران أكبر المتضررين.
- ستتراجع أسعار منتجات النفط نتيجة لتراجع أسعار النفط الخام، مما سيخفض من تكاليف المعيشة في الدول المحررة لأسعار النفط. وهذا سيسهم في خفض معدلات التضخم في معظم دول العالم ولو بشكل محدود. ومع أن معظم دول العالم ستستفيد من هذه الظاهرة إلا أن بعض الدول التي تعاني مخاطر انكماش الأسعار وأهمها المجموعة الأوروبية واليابان ستضطران إلى اتخاذ إجراءات إضافية للحد من آثار تراجع أسعار النفط في الأسعار.
- ستنخفض فاتورة دعم منتجات النفط في الدول التي تدعم أسعار منتجات النفط، مما سيوفر دعومات مالية لميزانيات الدول المستوردة للنفط والداعمة لأسعاره أو أسعار بعض منتجاته. كما وستنخفض إيرادات حكومات الدول المستوردة للنفط من ضرائب الوقود النسبية ولكن ستسعى هذه الدول إلى تعويض الفاقد عن طريق رفع نسب الضرائب على النفط والوقود المستورد. في حين ستنخفض إيرادات الدول المصدرة للنفط وبالقيم المفقودة نفسها الناتجة عن تراجع أسعار النفط.
- سترتفع إنتاجية القطاعات المستخدمة للنفط بسبب تراجع تكاليفه، حيث ستنخفض تكاليف إنتاج تلك السلع والخدمات، مما سيساعد على خفض أسعارها أو رفع الأجور والأرباح في تلك السلع والخدمات أو بكل هذه الأمور مجتمعة. وسيستفيد القطاع الزراعي مثلاً من تراجع أسعار الوقود والمبيدات والأسمدة، مما سيدعم الإنتاج الزراعي ويزيد المعروض من السلع الزراعية وتراجع أسعار عدد من المواد الغذائية والأعلاف.

آثار التراجع على الاقتصاد الأردني

- يعتمد مدى تأثير انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الاردني بالإضافة إلى حجم الانخفاض في الأسعار، على الفترة الزمنية التي ستستمر فيها الأسعار منخفضة. فكلما كانت الفترة طويلة كلما كانت الآثار الإيجابية كبيرة بافتراض أن الأسعار ستبقى أقل من 70 دولاراً للبرميل حتى نهاية عام 2015. وتتمثل تلك الآثار فيما يلي:
- التأثير الإيجابي على خزينة الدولة نتيجة لانخفاض تكلفة استيراد النفط على شركة مصفاة البترول وشركة الكهرباء وهذا سينعكس بالإيجاب ومباشرة على فاتورة المستوردات النفطية. وسينعكس بالإيجاب على وضع الميزان التجاري للأردن ليخفض العجز التجاري وعجز الحساب الجاري أيضاً. علاوة على انخفاض معدلات التضخم إلى 2.8 % لعام 2014 مقارنة بمعدل عام 2013 البالغ 5.6 %. كما انخفضت التكاليف التشغيلية للمؤسسات الحكومية والمؤسسات العامة المستقلة وتوقف دعم المحروقات لأن الدعم مرتبط ببقاء أسعار النفط أعلى من 100 دولار للبرميل.
- سينعكس انخفاض أسعار النفط إيجاباً على أداء الشركات من خلال زيادة متوقعة في أرباحها وارتفاع أسعار أسهمها في بورصة عمان. كما يتوقع أن تنخفض كلف الانتاج والتشغيل للشركات الأردنية مما يعني زيادة تنافسية منتجاتها محلياً وفي الأسواق الخارجية. الأمر الذي سيعمل على زيادة الطلب على منتجاتها محلياً وفي الأسواق الخارجية. أما بالنسبة للمواطنين فإن مقدار التوفير الذي سينجم عن انخفاض أسعار المشتقات النفطية سيتحول إما للاستهلاك أو للاستثمار أو للادخار. وهذا التوفير سيعزز القدرة الشرائية للمواطنين ما يعمل على تزايد الاستهلاك الذي يعني ارتفاع الطلب الكلي على السلع والخدمات. الأمر الذي من شأنه زيادة النشاط الاقتصادي وتسريع حركة دوران النقود في شرايين الاقتصاد ما يعني حدوث انتعاش جديد.
- انخفاض أسعار النفط سيشجع البنوك المركزية لاتباع سياسة نقدية تسهيلية عن طريق تخفيض أسعار الفائدة. مما قد يعني زيادة الطلب على التسهيلات الائتمانية. مما سيدفع البنوك أيضا لزيادة تسهيلاتها للقطاع الخاص نتيجة لتراجع الطلب الحكومي على الأموال المتوفرة في البنوك بسبب تراجع العجز في الموازنة العامة.
- تراجع نسبة الديون المشكوك في تحصيلها وزيادة ربحية البنوك بسبب تحرير جزء من مخصصات الديون المشكوك فيها وانتقالها إلى بند صافي الأرباح. نظراً لتوفر السيولة بيد المواطنين والتي ستمكنهم من تسديد الأقساط المستحقة عليهم بوقتها.
- التأثير السلبي على خزينة المملكة يتمثل بخسارة جزء من إيراداتها من ضريبة المبيعات والضريبة الخاصة المفروضة على البنزين بنوعيه الأوكتان 90 والأوكتان 95. حيث تشير التقديرات الأولية إلى أن خزينة المملكة قد وفرت حوالي 180 مليون دينار عندما وصل سعر برميل النفط إلى 80 دولاراً. بالمقابل خسرت الخزينة حوالي 100 مليون دينار نتيجة تراجع إيراداتها من ضريبة المبيعات والضريبة الخاصة على بنزين أوكتان 95 و 90.

قراءة في تداولات سوق العقار الأردني لعام 2014

شهد سوق العقار الأردني خلال عام 2014 ارتفاعاً واضحاً في عمليات التداول مقارنة بعام 2013 وجاء هذا الارتفاع بالتوازي مع التحسن في الأداء الاقتصادي للمملكة، كما ساهم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية بالمملكة مقارنة مع الأوضاع السائدة في الدول المجاورة في تدفق الاستثمارات العربية نحو قطاع العقارات، بالإضافة إلى نزوح أكثر من مليون لاجئ سوري إلى المملكة، حيث استأثر سوق العقار خلال هذه الفترة بحظ وافر في تداولاته من غير الأردنيين، وفيما يلي أبرز المؤشرات لتداولات سوق العقار الأردني لعام 2014:

- ارتفع حجم التداول في سوق العقار الأردني خلال عام 2014 بنسبة (22%) مقارنة بعام 2013، ليبلغ (7,763) مليون دينار أردني تقريباً، وبارتفاع بلغت نسبته (38%) مقارنةً بعام 2012.
- ارتفعت حركة بيع العقار في المملكة خلال عام 2014 بنسبة (7%) لتبلغ ما مجموعه (105,643) معاملة توزعت على (43,386) معاملةً في محافظة العاصمة وشكلت ما نسبته (41 %)، و(62,257) معاملةً لباقي المحافظات بنسبة (59 %)، وتجدر الإشارة إلى أن بيوعات الشقق ارتفعت بنسبة (19%)، وارتفعت بيوعات الأراضي بنسبة (2%) مقارنة بعام 2013 .

- بلغ عدد بيوعات العقار لمستثمرين غير أردنيين (5,170) معاملة خلال عام 2014 منها (3,604) معاملةً للشقق و(1,566) معاملةً للأراضي، قيمتها التقديرية حوالي (492) مليون دينار، بارتفاع بلغت نسبته (21 %) عن عام 2013.
- جاءت الجنسية العراقية في بيوعات عام 2014 بالمرتبة الأولى بمجموع (2,224) عقاراً، والجنسية السعودية بالمرتبة الثانية بمجموع (822) عقاراً، والجنسية الكويتية بالمرتبة الثالثة بمجموع (471) عقاراً، فيما جاءت الجنسية السورية بالمرتبة الرابعة بمجموع (445) عقاراً.
- من حيث القيمة فقد جاءت الجنسية العراقية أيضاً بالمرتبة الأولى بحجم استثمار بلغ حوالي (266.3) مليون دينار أو ما نسبته (54 %) من القيمة التقديرية لبيوعات غير الأردنيين، والجنسية السعودية بالمرتبة الثانية بحجم استثمار بلغ (64.1) مليون دينار بنسبة (13%)، تلتها في المرتبة الثالثة الجنسية السورية بحجم استثمار بلغ (28.6) مليون دينار بنسبة (6%)، فيما جاءت رابعاً الجنسية الإماراتية بحجم استثمار بلغ (17.4) مليون دينار بنسبة (3.5%).

المسؤولية الاجتماعية

بنك الإسكان يتبرع بباص لمركز جمعية الشابات المسلمات للتربية الخاصة

انطلاقاً من حرص بنك الإسكان على تقديم العون والمساعدة للجمعيات التي تعنى بذوي الاحتياجات الخاصة وإيمانه بضرورة تكاتف الجهود لتقديم الخدمة الأفضل لجميع المواطنين في مختلف المجالات، أسس البنك مفهوماً جديداً لخدمة المجتمع والتفاعل مع هيئاته ومؤسساته، من خلال مساهمات وتبرعات البنك للعديد من الجهات.

حيث قام بنك الإسكان بتقديم تبرع لمركز جمعية الشابات المسلمات للتربية الخاصة لشراء باص مجهز لنقل منتسبي الجمعية من فئة الاحتياجات الخاصة في إطار الجهود الرامية لتعزيز دور القطاع الخاص في خدمة المجتمع وتأكيداً على تحمل البنك لمسؤولياته المجتمعية، تجاه هذه الفئة الذين هم جزء من أبناء المجتمع ولهم حق المساعدة بالوقوف إلى جانبهم، ومراعاة ظروفهم وتذليل الصعوبات أمامهم.

ويحرص بنك الإسكان على تقديم الدعم والرعاية لمختلف الجهات، كإحدى الوسائل التي يتبناها البنك لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع وترجمة لرؤية البنك في التزاماته بمسؤوليته الاجتماعية، حيث يؤكد البنك على أن دوره لا يقتصر على كونه مؤسسة اقتصادية فحسب، بل يتخطى ذلك بكثير حيث يقدم البنك يد العون والمساعدة لمختلف فئات المجتمع.

بنك الإسكان يساهم في إنشاء مظلات بالمدارس الحكومية

أسس بنك الإسكان مفهوماً جديداً لخدمة المجتمع والتفاعل مع هيئاته ومؤسساته، من خلال مساهمات وتبرعات البنك للعديد من الجهات من مدارس وجامعات وبلديات في مختلف محافظات المملكة.

وفي هذا الصدد قام البنك بتقديم الدعم المادي لإنشاء المظلات في العديد المدارس الحكومية في إطار الجهود الرامية لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وانطلاقاً من حرص البنك على تحسين الخدمات المصرفية المقدمة للمواطنين وإيمانه بضرورة تكاتف الجهود لتقديم الخدمة الأفضل في مختلف المجالات المصرفية .

بنك الإسكان يرعى البازار الخيري السنوي لجمعية الحسين

شارك بنك الإسكان بدعم البازار الخيري السنوي الذي أقامته جمعية الحسين / مركز الأردن للتدريب والدمج الشامل بالتعاون مع مجموعة من الهيئات الدبلوماسية ونوادي السيدات، برعاية صاحب السمو الملكي الأمير رعد بن زيد كبير الأمناء وبحضور سمو الأميرة ماجدة رعد رئيسة الجمعية، حيث يهدف البازار إلى إبراز دور المسؤولية الاجتماعية تجاه الأفراد من ذوي الإعاقة الحركية، ويعود ريعه لدعم الأنشطة المختلفة لجمعية الحسين لرعاية وتأهيل ذوي التحديات الحركية.

واشتملت معروضات الأجنحة المشاركة التي احتضنتها نادي السيارات الملكي وشارك فيها العديد من الهيئات الدبلوماسية والمنظمات الدولية على منتجات غذائية وألبسة وعطور ومواد تراثية وخزفية ومنحوتات لأغراض الزينة بما يعكس جماليات وتراث كل دولة.

ومما يجدر ذكره بهذه المناسبة سعي بنك الإسكان الدائم للمساهمة في رعاية مختلف الفعاليات التي تستهدف تقديم الخدمات المجتمعية "التعليمية والثقافية والرياضية والفنية والتطوعية والخيرية"، وذلك إيماناً من إدارة البنك بمسؤوليته الاجتماعية تجاه أبناء هذا البلد العزيز، وذلك انطلاقاً من أن للبنوك دور كبير في عملية التنمية بحيث لا يقتصر دور البنوك على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية، بل يتعدى ذلك إلى تقديم الخدمات ذات الطابع الاجتماعي وذلك إسهاماً منها بتطوير المجتمعات التي تعيش فيها وبما يساعد على نمو وازدهار هذه المجتمعات.

بنك الإسكان يواصل تعاونه مع بنك الدم بحملات جديدة

نظم بنك الإسكان حملة للتبرع بالدم بمشاركة واسعة من موظفيه على اختلاف مستوياتهم الوظيفية، بالتعاون مع مديرية المركز الوطني لبنك الدم وبإشراف كادر متخصص .

إذ اعتاد موظفو البنك المساهمة المباشرة في أنشطة خدمات المجتمع المحلي ومنها تنظيم حملات التبرع بالدم ، وذلك رغبة من البنك إدارة وموظفين بتحمل مسؤولياتهم تجاه المجتمع المحلي.

وقد لاقت الحملة إقبالاً كبيراً من قبل موظفي البنك على التبرع بدمائهم حيث أشاد مسؤولي بنك الدم بحسن التنظيم وأنه ليس هناك عطاء يماثل التبرع بالدم لمن يحتاجه من المرضى، والإدراك بأهمية البعد الاجتماعي والإنساني لمثل هذه الأنشطة التي تمثل واجباً وطنياً وإنسانياً اتجاه مجتمعنا وأسرتنا الأردنية الحبيبة لما لهذا العمل من جانب خيري وفائدة صحية للموظفين والمجتمع.

وتأتي هذه الحملة في إطار تعزيز دور البنك وموظفيه تجاه المجتمع المحلي وتماشياً مع الدور الإنساني والمسؤولية المجتمعية للبنك في إطار شراكته وتعاونه مع المؤسسات الوطنية المختلفة.

المسؤولية الاجتماعية

بنك الإسكان يشارك في المعرض الأردني الثامن للبناء والإنشاء

شارك بنك الإسكان بالملتقى والمعرض الأردني الدولي السنوي الثامن للبناء والإنشاء والصناعات الهندسية الذي نظمته نقابة مقاولي الإنشاءات الأردنية بالتعاون مع وزارة الأشغال العامة برعاية وزير الأشغال مندوباً عن رئيس الوزراء، وبمشاركة عدد من الشركات العربية والدولية ذات العلاقة بقطاع الإنشاءات والمعدات والأدوات الثقيلة والصناعات الهندسية وقطاع الطاقة في معرض عمان الدولي للسيارات.

وجاءت مشاركة بنك الإسكان بالمعرض تأكيداً على أهمية المعرض في تعزيز خبرات المقاولين الأردنيين وافساح المجال أمام المقاولين للاطلاع على تجارب المقاولين الدوليين والتعريف بقطاع المقاولات الأردني والمساهمة في دعم مسيرة الاقتصاد الوطني وخاصة قطاع الإنشاءات الذي يشكل محركاً رئيساً لجميع القطاعات الاقتصادية الأخرى والقطاعات المساندة له والمرتبطة به.

ويعتبر هذا المعرض من أهم المعارض المختصة بعملية البناء والانشاء، حيث يأتي للتواصل بين القطاعات المشاركة من القطاعين العام والخاص، وفرصة لتشجيع الاستثمار والتشاركية بين القطاعين ، ويتميز بالمشاركة النوعية من الشركات المحلية والدولية.

كما وتمثلت مشاركة البنك في المعرض بتواجده في جناح خاص، انطلاقاً من سعيه الدائم والمتواصل في تعزيز علاقات التعاون مع مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية في المملكة ، لما لها من دور فعال في دعم الاقتصاد الوطني والارتقاء به إلى مستويات أعلى، و لما لهذا الملتقى من أهمية في تحسين بيئة الأعمال وتعزيز دور القطاع الخاص وتحفيزه على النمو وزيادة قدرته التنافسية مع القطاعات الأخرى على مستوى المنطقة.

رعاية معرض خطوط بيت لحم الذهبية

انطلاقاً من حرص بنك الإسكان على تقديم يد العون والمساعدة لمختلف فئات المجتمع وفي كافة المجالات التي يتبناها البنك لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع قام البنك برعاية ودعم معرض خطوط بيت لحم الذهبية والذي أقيم في مركز طراز بيت قعوار للثوب العربي الكائن في جبل عمان خلال الفترة 2015/1/18 ولغاية 2015/3/28.

بنك الإسكان الراعي البلاتيني لمنتدى الإجراءات الرقابية لإدارة المخاطر

شارك بنك الإسكان كراعي بلاتيني لمنتدى الإجراءات الرقابية والاحترازية والممارسات السليمة لإدارة المخاطر الذي نظمه اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك المركزي وجمعية البنوك في الأردن برعاية الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي الذي انعقد في الفترة الواقعة بين 18-19/ شباط. وبمشاركة عدد من مسؤولي السلطات الرقابية ومراقبي الهيئات الرقابية والبنوك المركزية ومدراء تدقيق ومحللين ماليين في دول المنطقة .

وقد سلط المنتدى الضوء على التحديات الرئيسية التى تواجه المصارف العربية فى وقتنا الحاضر ، وعلى الآليات والإجراءات الرقابية الاحترازية الكلية اللازمة للتطبيق والممارسات السليمة لإدارة المخاطر وفقاً للمتطلبات الجديدة لتوصيات بازل ، بهدف تحسين قدرة القطاع المصرفي العربي على مواجهة تلك التحديات .

كما وأنه أتاح المجال للتعرف على أهم وآخر ما أدخل من تعديلات على المبادرات الدولية والاقليمية على ضوء الأزمة المالية العالمية وتداعياتها ، مستعرضاً بعض التجارب الرقابية فى العالم العربى، وأفضل الممارسات في إدارة المخاطر ، وذلك على أيدى نخبة مختارة ومتميزة من خبراء العالم العربى وبعض المؤسسات الدولية المتخصصة.

وتأتي رعاية بنك الإسكان لهذا المنتدى انطلاقاً من دوره الرائد، وحرصه على دعم المؤتمرات الإقتصادية الهادفة والهامة، وسعيه الدائم والمتواصل لتعزيز علاقات التعاون بين البنك ومختلف القطاعات الاقتصادية في الأردن ودول المنطقة، وبما يخدم و يدعم الإقتصاد الوطني ويعمل على الإرتقاء به إلى مستويات أفضل.

التبرع لجمعية اللد الوطنية

قامت الإدارة الإقليمية لبنك الإسكان في رام الله بعمل زيارة ميدانية لجمعية اللد الوطنية والاطلاع على أنشطة الجمعية وما تقدمه من خدمات، وخاصة في مجال تمكين الأسر الفلسطينية المحتاجة.

حيث قدم المدير الإقليمي لبنك الإسكان بالنيابة عن البنك تبرعاً سخياً للجمعية دعماً لأنشطتها، مصرحاً أن هذا التبرع يعكس حرص البنك على التزامه بالمسؤولية الاجتماعية، وتعزيزاً لرؤيته التنموية المنبثقة من مفهوم التنمية المستدامة وروح المسؤولية في مجالات عديدة.

ومن جانبه رحب رئيس الجمعية وأعضاء مجلس الإدارة بزيارة البنك لمقر الجمعية، وقاموا بعرض كافة النشاطات والحرف التي تقوم بها الجمعية وخاصة النشاطات التراثية والفنية للجنة المرأة التابعة للجمعية، والهادفة لتمكين المرأة الفلسطينية من الحصول على مردود مادي ومعنوي لإعالة أسرتها.

بنك الاسكان يتبرع لترميم متحف التراث الشعبي الفلسطيني

في إطار سياسة التعاون المشترك مع مؤسسات المجتمع المحلي، قام بنك الإسكان بتقديم مساهمة مالية لإعادة ترميم وإصلاح متحف التراث الشعبي الفلسطيني التابع لجمعية انعاش الأسرة، هذا وقد عبر مدير الشؤون المالية والإدارية لجمعية انعاش الأسرة عن شكر وتقدير الجمعية لمساهمة بنك الإسكان بعملية إعادة الترميم، مؤكداً على أهمية الشراكة ما بين الجمعية والمؤسسات التي تعنى بتنمية المجتمع وتعزيز الحياة الثقافية والتراثية فيه.

وبدوره صرح المدير الإقليمي لبنك الإسكان أن هذه المساهمة تعكس التزام البنك بمسؤوليته الاجتماعية، وتعزيز رؤيته التنموية المنبثقة من مفهوم التنمية المستدامة وروح المسؤولية في مجالات عديدة.

يذكر أن متحف التراث الشعبي تأسس في جمعية إنعاش الأسرة عام 1977 لحفظ التراث الشعبي الفلسطيني عبر اقتناء الألبسة والأدوات التقليدية وعرضها في قاعات مخصصة، وسعياً لحفظه كحق أصيل للأجيال القادمة من الضياع والسرقة والاندثار.

بنك الإسكان يساهم بدعم صندوق الطالب المحتاج في بيت ساحور

انطلاقاً من مبدأ الشراكة الاجتماعية في المجتمع قام بنك الإسكان وبالتنسيق مع الجمعية الخيرية الأرثوذكسية العربية في بيت ساحور بالمساهمة في دعم صندوق الطالب الجامعي المحتاج، وذلك في إطار الجهود والمساعي الرامية لمساندة ودعم المؤسسات والجمعيات التي تعتني بالطلبة.

وبدورها شكرت الجمعية ممثلة برئيسها الدكتور الياس سعيد بنك الإسكان على هذه المساهمة وأكد على أن ذلك ليس بجديد على البنك الذي عرف بعطائه وانسجامه مع المجتمع ودوره المميز في مساعدة الحالات الإنسانية والتنموية.

ومن جانبه صرح المدير الاقليمي للبنك أن هذا الدعم يأتي من واقع حرص البنك على المساهمة الفعالة بالمسؤولية الاجتماعية، والتي تعتبر من أوائل اهتماماته، وحرصه على اتمام المسيرة التعليمية لكافة الطلبة تحت أي ظرف كان، كما وأكد على أهمية الشراكة والتعاون وتوحيد الجهود في العمل الخيري والخدمة المجتمعية، بحيث يترتب على الجميع التعاضد ورفع أسمى قيم التآخي والمشاركة مع أبناء الوطن الواحد.

ومن الجدير ذكره بأن الجمعية الخيرية الأرثوذكسية العربية، مؤسسة غير ربحية تقوم بجمع التبرعات وتخصيصها لدعم الطلبة الجامعيين المحتاجين الذين يعانون من ظروف اقتصادية صعبة تعيق اكمال مسيرتهم التعليمية.

الشخصيات الأكثر نفوذاً وتأثيراً للعام 2014

أصدرت مجلة فوربس قائمة بأقوى الشخصيات نفوذاً وتأثيراً في العالم لعام 2014، وقد تضمنت المراكز الخمسة الأولى الأسماء التالية:

المركز الأول: الرئيس الروسي فلاديمير بوتين

المركز الثاني: الرئيس الأمريكي باراك أوباما

المركز الثالث: الرئيس الصيني شي جين بينغ

المركز الرابع: بابا الفاتيكان فرنسيس

المركز الخامس: المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل

أما عربياً فقد شملت القائمة أربعة أسماء جاءت على النحو التالي:

- خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (رحمه الله): حل في المرتبة 1 عربياً و11 عالمياً.
- سمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة: حل في المرتبة 2 عربياً و37 عالمياً.
- المهندس علي النعيمي، وزير البترول والثروة المعدنية السعودي: حل في المرتبة 3 عربياً و50 عالمياً.
- عبد الفتاح السيسي، الرئيس المصري: حل في المرتبة 4 عربياً و51 عالمياً.

قائمة أثرياء العالم لعام 2014

أظهر الإصدار الثامن والعشرون لقائمة أثرياء العالم (Billionaires List) لعام 2014 الصادر عن مجلة فوربس (Forbes) تسجيل أرقام جديدة في حجم الثروات، وشمول أسماء جديدة في أماكن عدة من العالم. فقد شملت القائمة 1,645 شخصاً من أصحاب المليارات، بمجموع ثروات مقدارها 6.4 تريليون دولار، بالمقارنة مع 5.4 تريليون دولار في العام الماضي 2013. كما تم تسجيل دخول 268 من الأثرياء الجدد، منهم 42 امرأة، مما يعد رقماً قياسياً جديداً أيضاً. وفي المحصلة، هناك 172 امرأة في القائمة، مقارنة مع 138 امرأة في العام الماضي. وفيما يلي لمحة عن أبرز 5 أسماء تضمنتها القائمة:

1 بيل غيتس

الثروة: 76 مليار دولار.

مصدر الثروة: مايكروسوفت.

البلد: الولايات المتحدة.

العمر: 58 عام.

2 كارلوس سليم الحلو

الثروة: 72 مليار دولار.

مصدر الثروة: الاتصالات.

البلد: المكسيك.

العمر: 74 عام.

3 أمانسيو أورتيغا

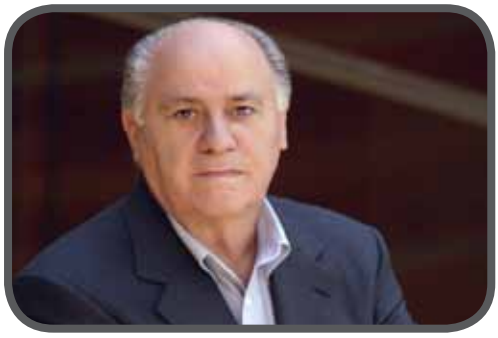

الثروة: 64 مليار دولار.

مصدر الثروة: بيع التجزئة.

البلد: إسبانيا.

العمر: 77 عام.

4 وارن بافت

الثروة: 58.2 مليار دولار.

مصدر الثروة: شركة Berkshire Hathaway القابضة.

البلد: الولايات المتحدة.

العمر: 83 عام.

5 لاري إليسون

الثروة: 48 مليار دولار.

مصدر الثروة: شركة Oracle.

البلد: الولايات المتحدة.

العمر: 69 عام.

الأثرياء العرب

تمثل الحضور العربي ضمن قائمة أبرز 100 شخصية من أثرياء العالم لعام 2014 بكل من الأمير الوليد بن طلال والمستثمر محمد حسين العمودي وكلاهما من المملكة العربية السعودية. حيث جاء تصنيفهما ضمن القائمة كما يلي:

الأمير الوليد بن طلال آل سعود

التصنيف العالمي : 30.

الثروة: 20.4 مليار دولار.

مصدر الثروة: الاستثمارات.

البلد: السعودية.

العمر: 58 عام.

محمد حسين العمودي

التصنيف العالمي: 61.

الثروة: 15.3 مليار دولار.

مصدر الثروة: النفط والاستثمارات.

البلد: السعودية.

العمر: 67 عام.

أفضل خمس أماكن للعمل في العالم لعام 2014

أصدرت شركة Great Place To Work قائمة بأفضل 25 مكان للعمل في العالم من أصل 1100 شركة تم تقييمها.

وقد جاءت المراكز الخمسة الأولى على النحو التالي:

- المركز الأول: شركة جوجل (Google) وتعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- المركز الثاني: مؤسسة ساس (SAS Institute) وتعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والبرامج.
- المركز الثالث: شركة نت آب (NetApp) وتعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات وإدارة البيانات.
- المركز الرابع: شركة دبليو إل جور آند أسوشيتس (W. L. Gore & Associates) وتعمل في مجال التصنيع والإنتاج.
- المركز الخامس: شركة بيل كورب (Belcorp) وتعمل في مجال البيع بالتجزئة.

أكبر خمس علامات تجارية لعام 2013

- المركز الأول: شركة آبل (Apple) بقيمة تجارية بلغت 118.9 مليار دولار أمريكي وبزيادة بلغت نسبتها 21 %.
- المركز الثاني: شركة جوجل (Google) بقيمة تجارية بلغت 107.4 مليار دولار وبزيادة بلغت نسبتها 15 %.
- المركز الثالث: شركة كوكا كولا (Coca Cola) بقيمة تجارية بلغت 81.6 مليار دولار وبزيادة بلغت نسبتها 3 % .
- المركز الرابع: شركة IBM بقيمة تجارية بلغت 72.2 مليار دولار وبانخفاض بلغت نسبته 8 %.
- المركز الخامس: شركة مايكروسوفت (Microsoft) بقيمة تجارية بلغت 61.2 مليار دولار وبزيادة بلغت نسبتها 3 %.

قواعد حل المشكلات

لا تحاول استنتاج شيء تسعى لإثباته.

لا تقفز مباشرة إلى الحل.

اسأل دائماً عن الحقائق وليس عن المشاعر والأحاسيس.

لا يمكن حل المشكلة بمستوى التفكير نفسه عند حدوثها.

نحتاج في حل المشكلات إلى مهارات التفكير الإبداعي والتحليلي.

إذا وقعت في مشكلة ففكر في مفاتيحها لا في أقفالها.

حل المشكلات في الغالب منطق وليس عاطفة.

كثير من المشكلات لها خاصية التفاعل والاتجاه نحو التضخيم.

لا يوجد سبب واحد لكل مشكلة، بل عدة أسباب متداخلة فيما بينها.

بطاقتي الائتمانية

استخدم أي من بطاقات بنك الإسكان الإئتمانية بنوعيها (الفيزا والماستر كارد)
وتمتع بخصومات على أسعار الإقامة والمرافق الخاصة بفندق لورويال

– خصم **10%** على كافة مطاعم فندق لورويال
– خصم **10%** على العلاجات المقدمة من نادي فندق لورويال الصحي
– خصم **15%** على حجوزات غرف فندق لورويال

Le ROYAL
HOTELS & RESORTS - AMMAN

شروط وأحكام الحملة:
• تشمل الحملة عملاء بنك الإسكان من حملة البطاقات الإئتمانية بنوعيها الفيزا والماستر كارد
• تخضع الحملة إلى شروط وأحكام الاتفاقية الموقعة ما بين بنك الإسكان والفندق
• يقدم الخصم من الفندق مباشرة وعند الدفع بالبطاقة

لمزيد من المعلومات تفضل الآن بزيارة أقرب فرع إليك أو اتصل على البنك الفوري **06-5200400**

بنك الإسكان
Housing Bank
بنكي للحياة

Housing Bank for Trade and Finance @TheHousingBank / www.hbtf.com